

2011

انتفاضة الجياع هل نلوم من لا يملك شيئاً يستحق التأمين عليه؟

أسرة التأمين العربية، كغيرها من ملايين الناس في مشارق الكرة الارضية ومغاربها، ما تزال مسمرة امام التلفزيون، منذ شهر كانون الثاني (يناير) الماضي لتشاهد التظاهرات والحشود والاعتصامات، تجتاح شوارع تونس اولاً، ثم القاهرة، وبين هذه وتلك كانت هناك تظاهرات لم تدم طويلاً جالت شوارع اليمن والاردن.

السؤال الاول الذي لا بد ان يكون قد طرأ على اذهان المشاهدين هو: من هم هؤلاء المتظاهرون؟ ولقد جاءهم الجواب سريعاً على السنة اولئك الذين أمكن استصرايحهم من قبل الصحفيين.

«نحن العاطلين والعاطلات عن العمل تخرجنا منذ سنوات من الجامعات ولم نوفق بالحصول على فرصة عمل بعد. ووضعنا لا يختلف عن ذلك الذي جعل محمد البوعزيزي الخريج الجامعي «يشعل نفسه» وسط مدينة سيدي بو زيد في تونس تخلصاً من الذل والتعاسة».

وقال آخرون «نحن المتقاعدين. لقد أمضينا العمر في خدمة الدولة والمؤسسات، ونحن اليوم نتقاضى «معاشات» تقل عن 40 دولاراً اميركياً في الشهر (اي اقل من دولارين في اليوم الواحد)».

خلاصة الاجوبة التي سمعها المشاهدون ان ملايين الشبان والشابات العرب، بما فيهم خريجات وخريجو الجامعات يعانون «البطالة»، ويحملون الانظمة القائمة تبعاً غياب فرص العمل.

ومفكرتي هذه لن تتناول اسباب المأساة التي يعيشها الشباب العربي، بل نتيجتها وهي البطالة.

فالبطالة هي كبير اعداء صناعة التأمين وهي اشد عداوة لصناعة التأمين من الاعاصير، والزلازل، وغيرها من ضروب الكوارث التي تهزها بين موسم وآخر وسنة واخرى. ذلك ان انتشار البطالة في صفوف الشبان والشابات يعني امراً واحداً وهو ان العجلة الاقتصادية تدور الهوبنة او انها متوقفة عن الحراك تماماً.

وعندما تفرض البطالة على مئات ملايين الشبان والشابات العرب ان يلزموا بيوتهم او المقاهي، او ان يضيّعوا سنوات من اعمارهم وهم يبحثون عن عمل، فهذا يعني ان اقتصاد الدولة التي يحملون جنسيتها مريض.. وان فرص انخراطهم في عمل انتاجي يأتي عليهم وعلى عائلاتهم بشيء من الدخل غائبة. وهذا يعني ان هؤلاء الملايين من أبناء العالم العربي لا يمكن ان يكونوا زبائن محتملين POTENTIAL CLIENTS لصناعة التأمين.

وكذلك فإن المتقاعدين الذين يتقاضون رواتب (معاشات) تقل عن 40 دولاراً في الشهر، وان كانوا افضل حالاً من الشبان والشابات العاطلين عن العمل، فلا يمكن اعتبارهم زبائن محتملين لصناعة التأمين، ذلك ان دخلهم الشهري لا يسمح لهم باقتناء شيء يستحق ان يكون موضوعاً لعقد تأمين يبرمونه مع اي شركة تأمين عربية.

وفي الاحصاءات التي نشرت بعد تأليف الحكومة الانتقالية في تونس ان نسبة البطالة هناك تبلغ 33 في المئة من القوى الصالحة للعمل. وان الحكومة التونسية المؤقتة اتخذت قرارا يقضي بأن تدفع تعويض بطالة قدره 78 يورو (اي حوالى 100 دولار اميركي) لكل خريج جامعي (أو خريجة جامعية) عاطل عن العمل.

هذا في تونس حيث عدد السكان لا يتجاوز 11 مليون نسمة. ومن الممكن للحكومة التونسية المؤقتة ان تحصل على معونات دولية تؤهلها إنشاء صندوق يعنى بدفع مثل ذلك التعويض البسيط للعاطلين والعاطلات عن العمل. أما شعب مصر فيقدر بـ 80 مليون نسمة. واعداد العاطلين والعاطلات عن العمل من بينهم لا يمكن احصاؤهم. فمن أين لأى حكومة مصرية ان تتكفل بمنحهم تعويضات بطالة؟

اضف الى ذلك ان الوضع الاجتماعي في تونس كان وما يزال افضل مما هو عليه في مصر، خصوصا على مستوى الامية، وعدم القدرة على قراءة الحرف.

وباستثناء الدول النفطية غير المثقلة بكثافة سكانية فإن الوضع الاجتماعي يتشابه في معظم الدول العربية الاخرى ولا يتميز الا بنسب مئوية ضئيلة.

فالتعثير والبؤس سيدا الموقف والبطالة واحدة.

الامر المؤسف هو ان هذه الحقيقة غابت عن ابصار الاتحادات والجمعيات التي تعنى بصناعة التأمين في منطقتنا، او ان تلك الهيئات لم تكن تريد ان تراها او تعترف بها.

ولذا دأب الاتحاد العام العربي للتأمين وأشقاؤه وشقيقاته من الاتحادات والجمعيات التأمينية في كل ندوة او مؤتمر عقده على امتداد العقود الخمسة الماضية على تبرير تدني نسبة الاختراق التأميني MARKET PENETRATION في المجتمعات العربية (اي نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي وهي أقل من واحد بالمئة) بما يزعمون انه «غياب الوعي التأميني لدى الجمهور العربي».

ولذا، لم تكن تلك الاتحادات تترك مناسبة تمر إلا وتصدر فيها بيانات تعزو فيها النسبة المتدنية والمخجلة للاختراق التأميني في مجتمعاتنا العربية الى عدم وعي المجتمعات العربية لأهمية التأمين وفوائده.

بكلام آخر فإنهم يلومون «الغلبة والفقراء» من شعوبنا الغربية على عدم اقبالهم على ابرام عقود التأمين وهم يدركون تماماً انه ليس لدى هؤلاء شيء يستحق ان يؤمن عليه.

ولو امتلك اصحاب تلك التوصيات من الجرأة ما يكفي لكشف الحقيقة وعدم مداهنة الحكام والتملق لهم، على غرار ما عهدناه بشعراء وكتّاب البلاط في العصرين الأموي والعباسي لاوصوا الحكومات العربية بالعمل على مكافحة البطالة، ويجاد فرص عمل امام الشبان والشابات العرب، ورفع مستوى الراتب الذي يدفع للمتقاعدين في سائر الديار العربية.

وهذه ليست هي المرة الاولى التي انطرق فيها الى سياسة «التعمية» التي ينتهجها الاتحاد العام العربي للتأمين وأقرانه وقريناته من الهيئات الممثلة لأسواق التأمين العربية.

الا ان كل ما كتبت في مفكراتي السابقة وفي هذه الصفحة بالذات سقط على آذان صماء.

وان كانت الاتحادات المعنية قد اغضت في ما مضى عيونها عن الواقع المرير الذي يعيشه الجمهور العربي، فهل يمكنها ان تستمر في اعتماد التعمية في مرحلة ما بعد التظاهرات والحشود التي شاهدها العالم اجمع على الشاشات وفي وسائل الاعلام؟

أبشروا ..

شبابنا وشاباتنا في عصر المعرفة !

عدا الخسائر المباشرة التي تتكبدها جراء الاعتداءات التي تعرضت وتعرض لها الممتلكات المغطاة لديها خلال تظاهرات الاحتجاج التي تجري في غير دولة عربية، فإن شركات التأمين العربية كغيرها من المؤسسات المالية تتحمل خسائر اقتصادية غير مباشرة بفعل تعطل الدورة الاقتصادية واقفال المرافق والمصارف، وتوقف اعمال البناء والمقاولات على انواعها.

والاضطرابات التي تعيشها منطقتنا العربية منذ اندلاع الانتفاضة التونسية وما بعدها، ليست حالة فريدة او لم يسبق لشركات التأمين ان واجهت مثيلات لها سواء في الدول الصناعية والنامية وفي القارات الخمس.

نكتفي بأن نذكر هنا تظاهرات الاحتجاج التي تنظمها وتقودها الهيئات والاحزاب المناهضة للرأسمالية في المدن والدول التي تستضيف منتديات العولمة GLOBALIZATION لا سيما منتدى دافوس DAVOS ومنتدى الدول الصناعية الكبرى (G8) و(G9) ومنتدى الدول العشرة المنتسبة الى منظمة (OECD) وهي الدول صاحبة الدخل القومي الاعلى في العالم.

ولطالما تخلل تلك التظاهرات اعتداءات على المؤسسات التجارية والمصارف التي باتت تشكل رموزا لحيطان المال والعولمة والتي تتجسد بفنادق ومطاعم اللوجبات السريعة ومصارف مثل ماريوت MARRIOTT وماك دونالد MCDONALD وسيتي بنك CITIBANK الخ...

ولا تختلف الاعتداءات التي تعرضت لها المؤسسات في مصر او تونس او اليمن في طبيعتها وتوصيفها القانوني عن تلك التي انزلها المتظاهرون في أوقات سابقة، في المؤسسات المصرفية والتجارية الكائنة في المدن الاوروبية والكندية والسويسرية فإن توصيفها القانوني هو: احداث شغب واحتجاجات تتخللها اعتداءات، ولذا فإنها تبدو لي مغطاة في عقود التأمين التي تضمن الاضطرابات الشعبية CIVIL COMMOTIONS.

وشركات التأمين العربية التي تغطي تلك الاخطار بموجب الملحق الخاص بأخطار الاضراب والشغب والاضطرابات الشعبية SRCC سوف تكون ملزمة بدفع التعويضات لحملة ملحق عقد التأمين المشار اليه.

اما الاحداث في ليبيا، فقد خرجت عن اطار الشغب لتأخذ منحى التمرد على السلطة المركزية والخروج عليها وتغيير النظام القائم وذلك من خلال اقامة مجالس عسكرية وسلطات مدنية مؤقتة. والتوصيف القانوني لتلك الاحداث هو «الثورة» REVOLUTION حتى ولو لم تكتمل فصولها بعد.

والاضرار الناجمة عن الثورة تعتبر مغطاة في عقد تأمين اخطار العنف السياسي الشامل POLITICAL VIOLENCE ALL RISKS. والعقد المشار اليه استتبط ووضع في التداول وانتشر في العالم وفي المنطقة العربية الى حد غداة الاعتداءات الارهابية التي استهدفت نيويورك وواشنطن صباح 2001/9/11.

وقد حدثت بعد ذلك سلسلة اعتداءات ارهابية، في غير مكان في العالم، كان الاهم من بينها الاعتداء الارهابي على جزيرة بالي BALI الاندونيسية والتي ادت الى مسحها عن الخارطة السياحية في العالم.

ويغطي عقد تأمين الشامل لأخطار العنف السياسي ليس فقط التدمير DESTRUCTION الذي يلحق بالمؤسسات بل وكذلك الربح الفائت الناتج عن توقف الاعمال فيها BUSINESS INTERRUPTION.

وكتبت غير مرة غداة حصول الاعتداءات الارهابية على برج التجارة العالمية والبنتاغون في اميركا وقطارات مدريد في اسبانيا ومترو لندن، داعيا الى ايجاد طاقة اكتتابية عربية ذات شأن وحجم يتكفلان بتغطية جزء مهم من الخسائر التي يمكن ان تواجهها منطقتنا العربية.

الا ان دعوتي لم تلق اهتماما يذكر، ولعل ذلك يعود الى ان العالم العربي (باستثناء لبنان طبعاً) كان يعيش سكينه دائمة. حتى خيل لشركات التأمين وغيرها انه في سبات عميق وان اخطار العنف السياسي لن تجد منفذا الى صحاريه واصقاعه المترامية.

و شاءت الاقدار ان يكون الجيل الجديد من شبابنا وشاباتنا العرب وجد في الفايسبوك FACEBOOK شرفة يطل منها على الشعوب الاخرى فيبادلها التجارب والمعلومات ويتشرب منها المبادئ التي تضمن له حقه في الفوز بفرصة عمل وبتأمينات اجتماعية تكفل له ولعائلته عيشاً كريماً. فكانت استفاقة جماعية غير حزبية، تحمل عنواناً واحداً، الا وهو تغيير الانظمة واصلاحها.

ومن هنا كان الشعار الذي يتردد في مشارق الأرض العربية ومغربها «الشعب يريد اصلاح النظام». وهكذا يكون شبابنا العربي قد انهى الفترة التي ارتضى اباؤه واجداده خلالها ان يلتزموا السكوت وملازمة البيوت كما كانت تقول «المعتزلة»، وان ينخرطوا في عصر المعرفة (IT).

وانضمام شبابنا العربي الى عصر المعرفة يجب ان يكون موضوع ترحيب لدى شركات التأمين العربية لأنه يعني بداية المشوار باتجاه عصر جديد وتنشط الحركة الاقتصادية ويعم الازدهار.

وبالحاقنا بعالم الحداثة والمعرفة يكون شبابنا وشاباتنا العرب قد نقلوا بلدانهم من عالم الخمول والانطلاق الى عالم الديناميكية المنفتحة، حيث تكثر فرص العمل وتأخذ القدرات الشخصية حظوظها في النجاح والتألق، ويرتفع الدخل الفردي.

وبذلك تنتعش اسواقنا وتنهض من ركود استمر ما يزيد عن نصف قرن بقيت خلاله نسبة الاختراق التأميني أو مساهمة التأمين في الناتج القومي دون الواحد بالمئة.

للمزلاء في شركات التأمين العربية اقول اذا: أبشروا، شبابنا وشاباتنا حسموا امرهم ونقلونا الى عالم الـ IPAD.

نيسان 2011

الثورات العربية.. حبذا لو بقيت تحركات احتجاج وحسب!

لا بد لشركات التأمين والاعادة العربية وغير العربية، ان تحمد الله على فشل «الثورات العربية» في اصال قادتها الى السرايات والقصور سواء في تونس، او مصر، او البحرين، او سوريا، او اليمن، وغيرها من الدول العربية التي شهدت شوارعها تظاهرات احتجاجية.

ولو قيض «للثوار العرب» ان يصلوا الى سدة الحكم، لكننا اليوم نعيش دورة دموية لا تقل شراسة عن تلك التي تمرّ بها ليبيا الشقيقة، ولعادت مجتمعاتنا ما يزيد عن قرنين من السنين الى الوراء، لتعيش مرة جديدة عهود الظلام والبربرية.

ويعلمنا التاريخ ان الثورات لا تكتفي بتصفية خصومها من الحكام، بل تستطيب الدماء، بما فيه دماء قادتها بالذات. والثورة الفرنسية التي اندلعت سنة 1789 استعملت المقصلة GUILLOTINE في قطع رأس الملك لويس السادس عشر ورأس الملكة ماري انطوانيت، ولم تكتفِ بذلك، بل استمر قطع الرؤوس سنوات طويلة، ولم تتوقف المقصلة عن العمل الا بعدما انتهت حياة 15 الف شخص كان من بينهم روبسبير ROBESPIERRE الا شهر من بين محامي الثورة الفرنسية.

وخلال القرنين الماضيين حصلت ثورات مماثلة ضد الانظمة الملكية في كل من: روسيا البولشفية، الصين، ايران والعراق الخ... وقد اتسم تاريخها بالبطش والعنف والاعدامات الميدانية حتى بين الثوار انفسهم، حتى صح فيها جميعا القول «الثورة تأكل بنيها».

ولا جدال في ان مجتمعاتنا العربية في غنى عن ذلك كله، فهي غارقة في مستنقع الامية والبطالة والتشرد والنوم في العراء، وهي احوج ما تكون اليوم الى المأوى والتعليم والى فرص العمل، والى ثقافة تبشّر بالقيم الانسانية وتنتهي عن المنكر، والتعصّب «فأقربكم الى الله اتقاكم».

وحسنا فعلت الانظمة العربية عندما استجابت لطلبات الثوار من الشباب والشبان العرب، فعجلت في اقالة الفاسدين ممن تولوا الاحكام، ورصدت الاموال لرفع الرواتب وتوفير الضمانة الصحية وبناء المشاريع الاسكانية والمستشفيات، كما تسعى الى تحفيز الرساميل الخاصة على انشاء المصانع والمؤسسات التي من شأنها ان توفر العدد الاكبر من فرص العمل امام خريجات وخريجي الجامعات العربية.

وبغياب فرص العمل في اوطانهم يضطر هؤلاء اما الى الالتحاق بمنظمات الجريمة المنظمة او الفرق السياسية المتطرفة او يركبون الاهوال ليتسللوا الى الدول المترفة، ليعملوا في معظم الاحيان كلاجئين غير شرعيين.

وهذا الواقع المرير شكل ويشكل العقبة الكأداً امام تقدم صناعة التأمين في العالم العربي. فعلى مساحة 12 مليون متر مربع يعيش ما يزيد عن 250 مليون نسمة، اي ما يعادل عدد سكان الولايات المتحدة الاميركية.

وفي الوقت الذي تحقق شركات التأمين الاميركية اقساطا تزيد عن 1,1 تريليون دولار (الف مليار دولار) فإن مجموع اقساط التأمين العربية ما يزال دون الـ 30 مليار دولار اميركي اي ما يعادل ما تنتجه شركات التأمين في هونغ كونغ HONG KONG وحدها، حيث عدد السكان 7 ملايين نسمة لا غير!

ولا يفسر هذا المستوى المتدني لاقساط التأمين العربية الا بانتشار البطالة والامية بين ابناء بلاد الضاد، وانعدام قدرة الفرد العربي على اقتناء ما يحتاجه من الضروريات، او ما يستحق ان يكون موضوع عقد يبرمه مع شركة التأمين. اصف الى ذلك ان الثروات العربية تبقى محصورة في جيوب وحسابات القلة من بين الـ 250 مليون نسمة الذين اشترت اليهم أنفأ.

المنطقة العربية تزدهو طبعاً بكونها اشادت البرج الاعلى في العالم كما استحوذت على العدد الاكبر من الطائرات الخاصة واليخوت، الا ان ذلك لا يخفي الحقائق التي يندى لها الجبين، ومنها ان العالم العربي يضم النسبة الاعلى من الاميين.

من هنا، رحبت شركات التأمين العربية بالقرارات التي اتخذتها الحكومات العربية والتي لبّت بموجبها مطالب المتظاهرين.

ولا بد للاصلاحات الجديدة التي جرى اعتمادها في الدول العربية، التي كانت مسرحاً لما سمي «ثورات عربية»، ان تضمن لشعبها بعد اليوم من التسهيلات ما يسمح لها بأن تتغلب على الامية وان تنهل العلوم وتكون قادرة على مشاركة الشعوب الاخرى في بناء حضارة جديدة.

وفي المجتمعات المنتجة والمتحضرة وحسب، يمكن لشركات التأمين ان تسوّق منتجاتها، وتوفّر للجمهور العربي ما يحتاجه من عقود تأمين تحمي مدخراته وتجعله يطمئن الى انه سوف يكون قادراً على مواجهة الارزاء واحتوائها ان هو تعرّض لها!

اما في ما يتعلق بلبيبا، فإننا نتابع بألم بالغ المنحى الذي اتخذته الثورة هناك. فالحركة التي بدأت «احتجاجية» في بنغازي تحولت الى حرب داخلية ثم الى حرب دولية.

ومنذ ان اجتمع مجلس الامن الدولي بدعوة من الدول العظمى بدا وكأن تلك الدول قد اختطفّت الثورة من أيدي بنيتها وألّبت الليبيين ضد بعضهم البعض، ما حول الدولة الشقيقة الى مسرح لحرب اهلية تحصد الارواح وتدمّر منشآت دفع الشعب الليبي ثمناً غالياً لبنائها!

حبذا لو بقيت التحركات الليبية كغيرها من التحركات العربية احجاجية وحسب ولم تنقض القوى العظمى على ليبيا، لتحولها الى جحيم.

ايار 2011

عقد التأمين ضد العنف السياسي

يغطي ضربات الاحتلال في العراق، ولا يغطي ضربات الأطلسي في ليبيا!

من نكد الدنيا على الدول الغنية بالنفط انها تبقى هدفاً أبدياً للدول الطامعة بثرواتها: ولذا رأينا العراق بالامس، وليبيا اليوم يتحولان الى مسرح تختبر فيه وعلى أبنائه، «الاجيال الجديدة» من الاسلحة المتطورة، من فئسة توماهوك TOMAHAWK ما شابهه من الصواريخ المزودة بمحركات الكرونيية (CRUISE MISSILES).

ففي العام 2003 كان العراق المسرح الذي اختبرت فيها الدول العظمى اسلحتها المستحدثة، برا وبحرا وجوا، وهي فعلت ذلك بدون اذن من مجلس الامن.

وبعد ان دمّرت المرافق الحيوية العراقية، أسقط النظام السابق بالقوة، وتولى زمام الامور فيه حاكم اميركي مطلق هو بول بريمر PAUL BREMER.

وعند البدء بإعادة إعمار ما جرى تهديمه، تراكضت الرساميل الاميركية والاوروبية للمشاركة بمشاريع اعادة الإعمار.

ولما كانت تلك الرساميل بحاجة الى غطاء يوفّر لها وللعاملين لديها التعويضات المالية في حال تعرضت للهلاك أو أي أضرار جسدية أو مادية تلحق بها جرّاء انفجار أو عمل ارهابي أو حزبي تتعرض له هناك، فقد أعدّ صندوقا التأمين العاملان في لويـدز بيزلي BEAZLEY وهيسكوكس HISCOX عقد التأمين الخاص بأخطار العنف السياسي Political Violence Insurance Policy.

وبدا في حينه وكان صناعة التأمين اوجدت الغطاء الشامل لاعمال العنف على انواعها. واخذت شركات التأمين تسوّق ذلك العقد بكونه «الشمسية» التي تحتاجها الرساميل العاملة في مناطق التوتر السياسي، ذلك ان العقد يغطي بوضوح الاخطار السبعة الآتية:

ACT OF TERRORISM, SABOTAGE, RIOTS, STRIKES AND/OR CIVIL
COMMOTION, MALICIOUS DAMAGE, INSURRECTION, REVOLUTION OR
REBELLION, MUTINY AND / OR COUP D'ETAT, WAR AND / OR CIVIL
.WAR

وقد اثبت عقد التأمين ضد العنف السياسي جدواه في حماية الرساميل العربية والاجنبية التي توافدت الى العراق. كما اثبت جدواه في سائر المناطق والدول الاخرى التي تعيش حالات توتر واعمال عنف او حروبا اهلية، مثل افغانستان في آسيا، وشاطيء العاج وغيرها في افريقيا.

ولذا، فالرساميل التي تحمل عقد التأمين ضد العنف السياسي تعرضت لخسائر بشرية او مادية في العراق لم تجد صعوبات تذكر عند مطالبتها الشركات الضامنة بدفع التعويضات المستحقة لها. ذلك ان عقد التأمين يضمن بصراحة وبوضوح الضربات التي تصدر عن افراد او مجموعات مسلحة بما في ذلك قوات الاحتلال.

اما ليبيا فامرها يختلف عن العراق من حيث ان الحمم التي تسقط عليها، تقذفها طائرات وسفن حربية بموجب ترخيص صادر عن الشرعية الدولية ممثلة بمجلس الأمن الدولي وذلك بموجب القرار 1773 بتاريخ 17 آذار (مارس) 2011.

وعقد التأمين ضد اخطار العنف السياسي يغطي كافة اعمال العنف باستثناء تلك التي تصدر عن سلطات شرعية وهو يتضمن الاستثناء الآتي نصه:

LOSS OR DAMAGE DIRECTLY OR INDIRECTLY CAUSED BY SEIZURE, CONFISCATION, NATIONALISATION, REQUISITION, EXPROPRIATION, DETENTION, LEGAL OR ILLEGAL OCCUPTION OF ANY PROPERTY INSURED HEREUNDER, EMBARGO, CONDEMNATION, NOR LOSS OR DAMAGE TO THE BUILDINGS AND / OR CONTENTS BY LAW, ORDER, DECREE OR REGULATION OF ANY GOVERNING AUTHORITY, NOR FOR LOSS OR DAMAGE ARISING FROM ACTS OF CONTRABAND OR .ILLEGAL TRANSPORTATION OR ILLEGAL TRADE

وانها لحقيقة ان القرار 1773 فوّض الى قوات الحلف الاطلسي (NATO) اقامة منطقة حظر جوي NO FLY ZONE حماية لارواح المدنيين في ليبيا، على ما جاء في صلب القرار.

واعطى القرار 1773 لقيادة «الناتو» صلاحية الاستتساب في اختيار الاجراءات الكفيلة بحماية المدنيين، بما في ذلك ضرب وتدمير المراكز والمجمعات التابعة والمنشآت الحيوية (اي منشآت النفط والمياه والكهرباء التابعة للنظام الليبي) وشل قدراتها على العمل أو التحرك.

وعليه، يمكن القول ان قوات الحلف الاطلسي تعمل ضد النظام الليبي بموجب تفويض أممي، وان الحرب التي تخوضها ضد النظام الليبي حرب قانونية LEGAL WAR. ولذا، فإن الاضرار التي تحدثها الصواريخ والقذائف التي توجهها ضد أهداف ليبية، تعتبر صادرة عن «سلطة شرعية»، وبذلك تقع في اطار

الخطر الوحيد المستثنى من عقد تأمين العنف السياسي الذي اشترت اليه اعلاه. ولذا فإن الخسائر التي تسبب بها ليست مغطاة في عقد التأمين.

وهكذا تكون ليبيا العربية كشفت في محنتها، ان عقد التأمين ضد العنف السياسي ينطوي على فجوة لم تكن صناعة التأمين قد حسبت لها حساباً عند إعداد الغطاء الخاص بالعنف السياسي.

من هنا يمكن القول ان الرساميل العاملة في ليبيا لا سيما شركات النفط، تبقى مكشوفة وغير مغطاة ضد الاضرار التي يمكن ان تنزلها بها الحمم التي تقذفها طائرات الحلف الاطلسي وسفنه الحربية.

والأشد ايلاماً بين الأخبار التي قرأتها خلال متابعة التصرفات الدولية ضد النظام الليبي ان فرنسا واطاليا ارسلتا خبراء عسكريين ليرفعوا مستوى أداء المقاتلين الليبيين ويساعدوهم على قتل اخوتهم في الوطن بمقدار اكبر من الدقة.

اما الولايات المتحدة الاميركية فلم ترد ان تنزل الى ارض المعركة فأرسلت طائرات من غير طيار DRONES يجري التحكم بها عن بعد اي انها تقتل وتدمر «بالريموت كونترول».

وبذلك تدمر ليبيا، ويُقتل أبناؤها، بقرار صادر عن الشرعية الدولية، ومن غير ان تتلخ أيدي القوى العظمى أو تتلوث بالدماء.

«الربيع العربي»

كذبة كبرى من «دوفيل» !

كذبة كبرى هو ذلك البيان الذي أصدره رؤساء دول الثماني الصناعية الكبرى G8 من مدينة دوفيل DEAUVILLE الفرنسية ووصفوا فيه الاحداث التي تعيشها جمهوريات عربية عديدة منذ يناير الماضي وحتى اليوم بـ «الربيع العربي» ARAB SPRING.

ففي الربيع تغير الطبيعة ثوبها، تزهّر البراعم، وتكتسي الأرض ببساط بألوان قوس قزح، وتحل النسمات الرقيقة بديلاً من الأعاصير والعواصف، ويخرج الناس فرادى وجماعات للتمتع بجماليات الطبيعة. اما بالمفهوم السياسي والذي عبرت عنه قمة «دوفيل»، فإن «الربيع العربي» يعني ان يجري تغيير النظام، واستبدال طاقم وبطانية، بطاقم وبطانية جديدين.

فهل ان «الموسم» الذي تعيشه المنطقة العربية هو حقاً «ربيع عربي»؟

في تونس حيث كانت انطلاقة «الشعلة البوعزيزية» ضد البطالة والعوز والشقاء، يحتدم الصراع الحزبي، على نحو يشل الحركة السياحية ويعطل المنتجعات والفنادق، ويحمل المستثمرين عرباً وأجانب على المغادرة مخلفين وراءهم مصانع صامئة ومؤسسات تجارية ومالية خالية من العمل والعمال.

وفي مصر، صراعات طائفية تدب الذعر في نفوس الشركات السياحية فتلغي رحلاتها المقررة الى بلاد الفراغة، وقرارات قضائية تقضي بإبطال عمليات بيع اراض حكومية لمجموعات استثمارية عربية، مثل الامير الوليد بن طلال، والفتيم، وتضطرهم الى تجميد اعمالهم وصرف العاملين لديهم هناك.

وهذا الواقع جعل البنك الدولي يعدّل توقعاته عن النمو في مصر من ايجابي الى سلبي مع تراجع الدخل القومي بنسبة 2,65 في المئة لسنة 2011.

وفي ليبيا يقتتل الأخوة أبناء الوطن الواحد وينحاز حلف شمال الأطلسي الناتو NATO الى فئة من الليبيين ضد فئة اخرى.

وتحت شعار حماية المدنيين الليبيين، وبتفويض من مجلس الأمن الدولي يفرض مناطق حظر للطيران NO FLY ZONES ويقصف ويدمر ويقتل.

وفي السودان يجتاح جيش الرئيس عمر البشير أبيي ABYEI المنطقة الفاصلة بين شمال السودان وجنوبه (وهي بمساحة لبنان 10500 كيلومتر مربع) وكان قد اتفق على جعلها كيانا مؤقتا ومحايدا بانتظار البت في مصيرها.

الا ان الثروات النفطية الهائلة، والمخزونة في اراضيها جعلت الشمال يستعجل الاستيلاء عليها واعتبارها جزءاً منه.

ورداً على ذلك، يهدّد جنوب السودان بشن هجوم مضاد لاستعادة تلك المنطقة، ما يعني اننا نقف أمام احتمال حرب بين «دولتين» كانتا حتى الأمس القريب جسماً واحداً.

وفي اليمن تظاهرات وتظاهرات مضادة استمرت زهاء ثلاثة أشهر، وهي تحولت أو تكاد الى حرب أهلية. وفي سوريا الشقيقة تتألب قوى شتى، مدعومة من الدول الصناعية الكبرى (G8) لقلب النظام العلماني الوحيد القائم في العالم العربي.

وباستمرار كل هذه الأحداث تطول لائحة القتلى والجرحى ويتعاضم حجم التدمير الذي يطال منشآت ومرافق ومصانع، كانت قبل حلول «الربيع» الذي تبشّر به مجموعة دوفيل DEAUVILLE تضج بالحياة وتوفّر فرص عمل لمئات الألوف من العرب.

ولعله من المناسب ان نذكر هنا، بأن قادة الـ G8 الذين يعتبرون هذا الجو العابق برائحة الدم والبارود «ربيعاً عربياً»، هم الذين ارغموا بالامس رئيسين عربيين على التنحي ويلحون اليوم على من تبقى من رؤساء جمهوريات عرب بالتنحي، علماً بأن بعض أركان الـ G8 ملاحقون امام المحاكم في بلادهم بالذات بتهم تتراوح بين استغلال النفوذ والانغماس في فضائح مالية وجنسية.

أين صناعة التأمين من كل ذلك؟

لو اتخذنا الطراز العراقي IRAQI STYLE نموذجاً لما سوف يكون عليه حال الدول العربية التي ذكرت أنفاً، في حال قيّض للاهداف التي تسعى اليها قمة دوفيل DEAUVILLE ان تتحقق، لبدا لنا ان التأمين العربي في دول «الربيع الموعود» يعيش اليوم نزاعه الاخير. وان الاسواق المستهدفة من «دوفيل» سوف تسقط في قبضة شركات التأمين والاعادة العالمية على غرار ما هي عليه سوق التأمين في العراق في أيامنا هذه.

فبعد ان كانت أفساط التأمين في العراق نهاية السبعينات من القرن الماضي تتجاوز مليار دولار أميركي تراجعت في مرحلة ما بعد احتلال العراق الى 50 مليون دولار أميركي لا غير. ذلك ان الاجتياح لم يكن عسكرياً وحسب، بل شمل القطاعات الاقتصادية كافة.

وكان من جراء السيطرة الاجنبية على المرافق العراقية، وتجاوزها القوانين السارية المفعول ومن بينها قانون التأمين العراقي، ان استباحت شركات التأمين والاعادة الاجنبية سوق التأمين في العراق، واخذت تغطى مباشرة من مراكزها الرئيسية في الخارج الاخطار الكائنة في بلاد النهرين علناواعها. ويشمل ذلك مشاريع إعادة الإعمار والبنى التحتية وبناء المصافي، ومحطات توليد الطاقة والجسور والمدن السكنية الخ.. بحيث لم يبقَ لشركات التأمين الوطنية في العراق سوى التأمين الإلزامي على السيارات قوتاً تتغذى به ويساعدها على البقاء.

صناعة التأمين لا تنمو ولا تزدهر في دول تتأكل من الداخل وتسودها البطالة والفاقة. بل انها تحتاج الى بيئة آمنة، والى مصانع وفنادق، ومنتجات تعمل على امتداد ساعات الليل والنهار، وبحماية سلطات مركزية فاعلة.

والتأمين في دول مجلس التعاون الخليجي لم يكن ليرتقي الى المستويات التي بلغها مؤخرا لولا الاستقرار الذي تنعم به والذي تضمنه انظمة قوية البنين .

ولا يحتاج المرء للكثير من النباهة ليلاحظ ان بين الانظمة التي اختارتها دول مجلس التعاون لنفسها والديمقراطية التي تسعى اليها قمة دوفيل بون شاسع.

وعليه، علينا نصلي كي تتكشف «كذبة دوفيل» وان يهتدي المتصارعون على السلطة الى تسويات تعيد الى الدول النازفة، الأمن والاستقرار لتعود من ثم لتستلحق ما فاتها من أسباب الرقي.

وعندها يستعيد قطاع التأمين فيها عافيته ليعود فيلعب الدور الذي وجد من اجله وهو توفير الطمأنينة لاصحاب الرساميل والمدخرات والتكفل بتوفير الاغطية التي يحتاجها المجتمع.

تموز 2011

شركات التأمين العربية

تغطي العنف السياسي في الدول الآمنة فقط!

من بين الدول العربية العديدة والتي تعيش اوضاعاً مضطربة منذ نهاية العام الماضي وحتى اليوم، لم يتسن سوى لتونس ان تصدر توصيفاً قانونياً **LEGAL QUALIFICATION** لطبيعة الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت شوارعها، وأجبرت رئيس الجمهورية فيها على المغادرة.

فلقد أصدرت وزارة المالية التونسية قراراً تعلن فيه ان تلك الأحداث تقع في خانة الإضراب والشغب والاضطرابات الشعبية **STRIKES RIOTS AND CIVIL COMMOTIONS** وهو توصيف يبدو معقولاً ومتماسكاً اذ ان حماوة المواجهات بين المتظاهرين من جهة وقوات الأمن من جهة أخرى لم تتجاوز إطار التضارب بالهراوات والحجارة وبقذف المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع.

صحيح ان وسائل الإعلام أطلقت على حركة الاحتجاج اسم «ثورة الياسمين» **REVOLUTION DU JASMIN** إلا ان تعريف «الثورة» لا يصح ان يطلق الا على التحركات العنيفة، التي تنتهي بقلب النظام رأساً على عقب. وهذا ما لم يحصل في تونس وإن كان رأس النظام هو الذي أزيح من مكانه.

فقلب النظام يعني ان يتحول على سبيل المثال من ملكي الى جمهوري أو من مدني الى عسكري.. وما شهدناه في تونس لم يستقر على تغيير في النظام الجمهوري بل في بعض اشخاصه وحسب.

ولقد استسهلت وسائل الإعلام استعمال كلمة الثورة فأطلقتها على سائر الحركات التي عرفها العالم العربي.

وهذا توصيف خاطئ قانوناً ولا يركن اليه في المطالبات التي تقدم الى شركات التأمين في أي من الدول العربية (ما خلا تونس طبعاً). ذلك ان التحركات التي شهدتها شوارع المدن والقرى والمحافظات العربية، تتفاوت بين التظاهرة السلمية في حدها الأدنى والحرب الأهلية المدعومة بطائرات حلف شمال الأطلسي (NATO) وبوارجه في حدها الأقصى. ودخول «الناتو» فريقاً في النزاع في ليبيا، يؤهل القانونيين لتوصيف المعارك الحربية الدائرة هناك بحرب **WAR** بامتياز.

ومن المعروف ان صناعة التأمين كانت قبل الهجوم الإرهابي على نيويورك وواشنطن في 2001/9/11 تحصر ضمانتها ضد الممتلكات الثابتة بالإضراب والشغب والاضطرابات المدنية (SRCC).

وبعد الهجوم الذي شنته القاعدة ضد الولايات المتحدة الأميركية، وجدت شركات التأمين نفسها أمام سيل من طلبات التأمين ضد أخطار الإرهاب والتخريب

والأذى المتعمد، فوضعت في متناول مستهلكي خدمات التأمين عقداً جديداً يغطي أخطار الإرهاب والتخريب

.TERRORISM SABOTAGE AND MALICIOUS DAMAGE

إلا ان احتلال العراق العام 2003 من قبل قوات ما عرف في حينه «بـدول التحالف» وقع العراق فريسة خليط أو كوكتيل من العمليات الحربية والاقتيال الداخلي والطائفي والمذهبي والتفجير والتفجير والقرصنة، إضافة الى القصف الصاروخي بحراً وبراً وجواً.

ولما كانت الرساميل الأجنبية لا سيما تلك التي تحمل جنسيات الدول المحتلة والعاملة في العراق بحاجة الى ضمانة مالية للعاملين لديها ولأموالها ومنشأتها هناك، فقد ألحّت على شركات التأمين والإعادة والوساطة ان تجد لها عقد التأمين الذي يضمن حصولها على التعويض في حال تعرض العاملين لديها، أو أموالها للهلاك في أي ظرف وفي جميع الحالات، ودونما حاجة الى البحث عن توصيف قانوني للعمل العدائي الذي أنزل بها.

ولم تجد شركات التأمين الأميركية والبريطانية ونقابات لويدز LLOYD'S SYNDICATES على نحو خاص عندئذ مفراً من ان تعد عقداً جديداً يضمن إضافة الى الإضراب والشغب والاضطرابات المدنية SRCC والإرهاب TERRORISM أخطار الحرب الأهلية والحرب الخارجية CIVIL WAR + WAR.

وهكذا تولّد عقد تأمين العنف السياسي الشامل POLITICAL VIOLENCE. وينص عقد تأمين العنف السياسي بوضوح على انه يغطي الأخطار الآتية:

INSURED PERIL

- (1) ACT OF TERRORISM
- (2) SABOTAGE
- (3) RIOTS, STRIKES AND/OR CIVIL COMMOTION
- (4) MALICIOUS DAMAGE
- (5) INSURRECTION, REVOLUTION OR REBELLION
- (6) MUTINY AND/OR COUP D'ETAT
- (7) WAR AND/OR CIVIL WAR

والمفارقة ان شركات التأمين الغربية لم تضع ذلك العقد في متناول سائر رجال وجماعات الأعمال في العراق، بل خصّت به الرساميل الأجنبية. وقد تكون فعلت ذلك بإيحاء من قوات الاحتلال.

واليوم وبعد ان تمددت خارطة الاضطراب الأمني لتطال مجموعة من الدول العربية في مشارق الأرض العربية ومغاربها، تحول عقد تأمين العنف السياسي الشامل الى حاجة ملحة لرجال الأعمال وللمؤسسات العربية والأجنبية وتكاثر الطلب عليه.

إلا ان أسواق التأمين العالمية وممن بينها صناديق لويديز LLOYD'S SYNDICATES وحتى الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب AWRIS تحاول ما أمكن تجنب تغطية اخطار العنف السياسي لمؤسسات الأعمال الكائنة في مناطق متوترة.

ما يعني عملياً ان شركات وصناديق التأمين والإعادة تمنح غطاء العنف السياسي الشامل للمؤسسات الكائنة في الدول التي تعتبرها في منأى عن الخضات السياسية وحسب.

وبذلك يصح ان يقال ان شركات التأمين تمنح غطاء العنف السياسي للمؤسسات التي لا تلمس حاجة اليه. أي المؤسسات الواقعة في دول ومناطق تنعم باستقرار دائم وتعتبر غير معرضة أقله في المدى المنظور لأي اهتزاز، وبذلك تفتدي شركات التأمين بالبنوك التي تقرض الأغنياء فقط!

الأسئلة التي تطرح هنا: كيف للاستثمارات والرساميل العاملة في الدول العربية ان تطمئن الى مصيرها وتستمر في ممارسة اعمالها، والانتاج، في مثل هذه الحال؟

والى أي مدى سعت أو تسعى شركات التأمين العربية الى تلبية حاجات مجتمعاتها؟ وهل ترضى شركات التأمين العربية ان يقال للمستهلك العربي ان شركات التأمين العربية لا تغطيك ضد أعمال العنف السياسي إلا أيام السلم؟

واخيرا ماذا يبقى لشركات التأمين من زبائن اذا اضطرت الرساميل للهجرة تحت وطأة العنف السياسي؟

آب 2011

SANCTION EXCLUSION CLAUSE

بدعة تشرّع السطو على اموال الناس

بدعة جديدة أطلّت علينا بها شركات التأمين وشركات الاعادة وهي انها اضافت الى عقود التأمين بندا يعفي الضامن والمعيد من موجب تنفيذ احكام عقود التأمين واتفاقات الاعادة الموقّعة من قبلهما في اي دولة يقرر مجلس الامن الدولي، او الادارة الاميركية او الاتحاد الاوروبي معاقبتها. والبند الذي اتحدث عنه بات يتصدر عقود التأمين التي تصدر في كافة أرجاء الوطن العربي وهو ينص على ما يأتي:

SANCTION LIMITATION AND EXCLUSION CLAUSE

No (re) insurer shall be deemed to provide cover and no (re) insurer shall be liable to pay any claim or provide any benefit hereunder to the extent that the provision of such cover, payment of such claim or provision of such benefit would expose that (re) insurer to any sanction, prohibition or restriction under United Nations resolutions or the trade or economic sanctions, laws or regulations of the European Union, United Kingdom or United States of America

والمراجعة المتأنية للنص تبين ان البند يعفي شركة التأمين او شركة الاعادة من موجب الاستمرار في تغطية الخطر كما يعفيهما من المسؤولية عن سداد اي مطالبة أو توفير أية خدمة أو منفعة BENEFIT اذا كان من شأن ذلك ان يعرض الضامن او المعيد لعقوبة او خطر او قيد بموجب القرارات الصادرة سواء عن هيئة الامم المتحدة او الاتحاد الاوروبي او الولايات المتحدة الاميركية.

والقراءة الدقيقة لهذا القيد تبين ايضا انه لا يلزم الضامن والمعيد باعادة الاقساط المقبوضة سلفا الى اصحابها REFUND OF PREMIUM كما يجعلهما في حل من موجب المطالبات CLAIM PAYMENT العالقة في ذمتيهما حتى ولو كانت تعود الى تواريخ سابقة لتاريخ صدور قرار بفرض العقوبة ضد هذه الدولة او تلك.

بكلام آخر، ان البند المذكور يعطي شركات التأمين والاعادة التي تآتمر بقرارات هيئة الامم المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ودول الاتحاد الاوروبي تنازلا مسبقاً عن حقوق حملة عقود التأمين والأموال المستحقة لهم، سواء بموجب عقد التأمين او اتفاق الاعادة.

وهذا التدبير يعادل عملية سطو ACT OF BANDITISM مشرّعة بقرار دولي.

وما يؤلم ويثير السأم في نفوسنا انه جرى ادخال بند السطو هذا في جميع العقود وكأنه قدر محتوم. اذ بدئ العمل به، وأصبح نافذاً ولاغياً لموجبات شركات التأمين والاعادة.

لقد درجت شركات التأمين وشركات الاعادة ان تحتفظ لنفسها بحق الغاء غطاء أخطار الحرب أو غيرها من أخطار العنف السياسي بكتاب رسمي توجهه الى حملة عقود التأمين قبل 7 ايام من تاريخ النفاذ، وعلى ان تعيد الشركة الجزء غير المستحق من قسط التأمين أو الإعادة المدفوع سلفاً الى أصحابه، وعلى ان تغطي المطالبات العالقة في ذمتها والاضرار التي يمكن ان تحصل قبل دخول الالغاء حيز التنفيذ.

وفسخ العقود وفقاً للأصول هو تصرف مشروع ولا جدال حوله.

اما ان يفرض على حملة عقود التأمين وحملة اتفاقات الاعادة ان يتنازلوا سلفاً عن الحقوق والاموال العائدة لهم بموجب البند الذي أشرت اليه آنفاً، فذلك إجحاف مخالف لاحكام التعاقد في العالم كافة.

انه من المعيب حقاً ان نتلقى القرارات التي تصدر في الخارج وكأنها قرارات اتخذتها ذئاب ضارية وليس أمام الأغانم إلا ان تتقبلها صاغرة وبالقول « لا حول ولا قوة».

اننا بالطبع لا نلوم بان كي مون، واوباما وساركوزي او ايا من الرؤساء الاوروبيين الآخرين وحدهم على تشريع السطو على اموال الناس بهذه الطريقة، بل نلوم وبالمقدار عينه الهيئات العربية للاشراف على التأمين واتحادات وجمعيات التأمين العربية لانحنائها امام قرار ينتقص من حقوق مستهلكي خدمات التأمين، ويفرض عليهم وكأنه قدر محتوم. علماً بأن الشرائع كافة تجعل من العقد شريعة المتعاقدين وهو ينطوي على حقوق لا يمكن لأي من المتعاقدين ان يأكلها بالباطل. كما لا يمكن لأي من المتعاقدين ان يتفلسف من موجباته الا بعد ان يفي بها كاملة. اما فسخ العقد والغاؤه فلا يعتبران قانونيين الا اذا جرى تنفيذهما وفقاً لآلية الإلغاء المنصوص عليها في العقد عينه.

ايلول 2011

استثناءات ملحق SRCC

عبء الاثبات هو المشكلة!

نحن في لبنان دفعنا غالبا ثمن تسويق الملاحق التي تغطي الـ SRCC خلال الحقبة التي سبقت حرب السنين (1975 - 1977) حيث اضطرت شركات التأمين في معظم الدعاوى التي اقامها المضمونون حاملو تغطية SRCC ضدها، ان تجري تسويات حبية، وخارج المحاكم جراء عدم تمكنها من الحصول على أدلة تثبت ان عمليات النهب والاستيلاء على موجودات المخازن والشركات والمصارف كانت من بين الاخطار المستثناة EXCLUSIONS من عقد الـ SRCC .

ولعل الفريق البريطاني الذي تولى اعداد ملحق الـ SRCC في الاربعينات من القرن الماضي اعتبر ان الاستثناءات EXCLUSIONS التي يتضمنها العقد او الملحق تكفي لتوفر للشركة الضامنة حماية كاملة ضد احتمالات توسيع مفهوم الشغب والاضطراب المدني، بحيث يشمل اخطاراً تتجاوز في طبيعتها ذلك المفهوم، كالحرب الاهلية على سبيل المثال.

ولا بد للفريق الذي تولى كتابة ملحق SRCC ان يكون قد بنى ثقته على احكام القانون البريطاني، الذي يضع عبء الاثبات على المؤمن له وليس على شركة التأمين ONUS OF PROOF IS ON THE INSURED.

ما يعني انه كي يمكن للمؤمن له ان يحصل على التعويض الذي يطالب به، عليه ان يثبت ان الاضرار التي لحقت به، ليست ناجمة عن حرب او حرب اهلية وتمرد وغيرها من الاخطار المستثناة من ملحق SRCC وهي الآتية: WAR, INVASION, ACT OF FOREIGN ENEMY, HOSTILITIES, OR WARLIKE OPERATION, CIVIL WAR

وبالفعل، فإن مخازن سبينس SPINNEY'S التي نهبت واحرقت سنة 1975 في بيروت خسرت الدعوى التي رفعتها ضد شركة رويال للتأمين ROYAL امام القضاء البريطاني، لأنها فشلت في تقديم ادلة دامغة على ان ما تعرضت له من اضرار لم يكن ناتجا عن حرب او حرب اهلية الخ...

وعلى عكس ما ينص عليه القانون البريطاني، فإن القوانين النافذة في لبنان والدول العربية تضع عبء الاثبات على شركة التأمين ONUS OF PROOF IS ON THE INSURER ما يعني انه كي تتخلص شركة التأمين من المطالبات التي تقدم اليها من حملة

عقود وملاحق SRCC عليها ان تثبت ان الاضرار المطالب بها ناتجة فعلا عن حرب او حرب اهلية او حالة تمرد وتلك مهمة شاقة.

فمن تداعيات القتال الذي كان يجري في لبنان، ان الجسم القضائي اوقف نشاطه كما ان المرافق الحكومية احتجبت تاركة الساحة بين أيدي الميليشيات والمنظمات المسلحة، وهذا الواقع جعل استحصالنا على افادات رسمية او توصيف قانوني للاحداث مهمة مستحيلة.

والمطالبات التي لم تجر تسويتها حبيبا، فصلت بها المحاكم بعد انقضاء ما يزيد عن عشر سنوات على بدء النزاع بين المؤمن له من جهة وشركة التأمين من جهة اخرى.

ومن بين الاحكام القضائية التي يعتد بها، حكم يقول ان الاحداث لم تتحول الى حرب اهلية بالمعنى القانوني CIVIL WAR الا بعد ان بدأ تهجر الناس من قراهم وأول عملية تهجير جرت عندما هاجمت قوات الصاعقة بلدة الدامور وهجرت سكانها وذلك في 20 كانون الاول (يناير) 1976 اي بعد حوالي عشرة اشهر من مقتل المناضل معروف سعد في صيدا في 26 شباط (فبراير) 1976، وبعد حوالي 8 اشهر من تاريخ حصول حادثة البوسطة في عين الرمانة الشياح اي 13 نيسان (ابريل) 1975.

وذلك يعني ضمنا ان الاضرار التي لحقت بحملة عقود التأمين خلال الشهور العشرة الاولى التي تلت الاشتباكات في صيدا و ثم في بيروت، كانت عمليات شغب واضطرابات مدنية RIOTS OR CIVIL COMMOTIONS تدخل في خانة SRCC .

الا ان المؤسف في الامر ان الحكم القضائي المشار اليه لم يصدر الا بعد مرور اكثر من 15 سنة على تاريخ تقديم الدعوى، وذلك بالنظر لاستمرار اعمال العنف وتعطل المحاكم حتى تاريخ انعقاد مؤتمر الطائف واعداد ميثاق وطني يوزع السلطات التنفيذية على نحو جديد سنة 1989 .

ولما كانت مصلحة شركات التأمين في تلك الحقبة السوداء من تاريخ لبنان تحتم عليها ان تستمر في تقديم خدماتها حتى في أيام الشدة دون ان تبقى معرضة لدعاوى يقدمها ضدها كل من لحق به أذى جراء اعمال العنف في لبنان، وبما في ذلك الضرر الناتج عن الرصاص الطائش والسرقة والنهب، والاعتداءات الفردية والجماعية، التي تكاثرت في حينه بفعل انتشار السلاح وسيطرة الميليشيات على الشوارع، فقد اتفق اعضاء تجمع شركات التأمين في لبنان GROUPEMENT DES COMPANIES D'ASSURANCES الذي كنا قد تنادينا الى تأسيسه بصورة طارئة على ادخال النص الآتي في سائر عقود التأمين ومن دون تمييز بين عقد وآخر.

THE COMPANY SHALL NOT BE LIABLE IN RESPECT OF
INVASION, FOREIGN WAR, FOREIGN POWER, CIVIL WAR, STATE OF SIEGE,
REBELLION, GENERAL MOBILIZATION, REVOLUTION, POLITICAL OR
MILITARY USURPATION OF POWER, ACTS OF TERRORISM OR SABOTAGE,
RIOTS POPULAR RISING OR LOOTING ANY TYPE OF PROJECTILES OR

ANY SORT OR EXPLOSIVES, BULLETS, BOMBS, ROCKETS OR MILITARY DEVICES, OR ACTS OR MISDEEDS OF ARMED PERSONS WHETHER AFFILIATED OR NOT TO POLITICAL, MILITARY OR PARAMILITARY ORGANIZATIONS AND/OR FALLING UNDER, THE JURISDICTION OF “DE FACTO” OR “DE JURE” AUTHORITIES, WHETHER ACTING FOR THEIR OWN PART OR ON BEHALF OF ORGANIZATIONS FOR WHICH THEY ARE RESPONSIBLE OR BY ANY DIRECT OR INDIRECT CONSEQUENCES OR ANY OF THE SAID OCCURRENCES

وما تزال شركات التأمين في لبنان تدخل هذا الاستثناء الشامل في سائر عقود التأمين التي تصدرها في لبنان، تجنباً لأي مطالبة غير محقة يمكن ان يتقدم بها حملة عقود التأمين في حال حصول اي توتر على الارض.

اما اليوم وقد اصبح في متناول المجتمع عقد تأمين يضمن اخطار العنف السياسي POLITICAL VIOLENCE على انواعها، فليس امام شركات التأمين العربية الا ان تتوقف نهائياً عن اصدار عقود الـ SRCC ، على ان تعرض بالمقابل على من يرغب من الزبائن ان توفر له تغطية شاملة بموجب عقد اخطار العنف السياسي POLITICAL VIOLENCE POLICY.

صحيح ان العقد الجديد اكثر تكلفة للمؤمن له (المتعاقداً) الا انه يوفر ضماناً أكيدة وتنفذ دونما حاجة الى توصيف قانوني للاخطار التي تسببت بالاضرار، اي ان العقد الجديد يغطي العنف أياً كان توصيفه القانوني، ولا يستثني الا الاشعاعات النووية والسموم الناجمة عن اسلحة كيميائية.

تشرين الاول 2011

بالقليل من الأموال الخاصة

المعيدون العرب... قادرون على تغطية العنف السياسي!

بانتهاى الحرب الاهلية الاسبانية (1936 - 1939) تبين لاسواق التامين في العالم ان الخسائر التي تنزلها الاسلحة الثقيلة بالمجتمعات المتمدنة، سواء كانت بشرية او مادية اكبر من ان تستوعب تأمينيا، وان التحوط لها ماليا امر مستحيل. فقد بلغ عدد قتلى الحرب الاسبانية ما يزيد على مليون قتيل وملايين الجرحى والمصابين. اما الاضرار المادية التي لحقت بالابنية والموجودات الثابتة FIXED ASSETS فلم يكن من الممكن احصاؤها.

ولذا اتفق على ان تمتنع شركات التامين عن تغطية اخطار الحرب والحرب الاهلية WAR AND CIVIL WAR تاركة للحكومات ان تتحمل تبعات الحروب التي تحصل على اراضيها إن هي رغبت او كانت قادرة على ذلك. ووقعت شركات التامين في العالم كافة، في ذلك الوقت بروتوكولا تتعهد فيه بالامتناع عن ضمان اخطار الحرب والحرب الاهلية.

وحيال وجوب توفير ضمانه من شأنها ان تشجع الممولين على توظيف اموالهم في اعادة البناء، اسست الحكومة الاسبانية مؤسسة تتكفل بتأمين الاشخاص والاموال ضد الكوارث على انواعها بما في ذلك الحرب والحرب الاهلية.

وحذت فرنسا وغيرها من الدول الاوروبية الغنية حذو اسبانيا وانشأت مؤسسات لضمان اخطار الحرب والحرب الاهلية الى جانب مجموعة اخرى من الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات التي تشهدها أوروبا باستمرار. ولا تزال تلك المؤسسات فاعلة حتى اليوم.

وهكذا اطمأنت المؤسسات التجارية والصناعية الى سلامة ممتلكاتها الكائنة في تلك الدول ولم يعد يوجد لديها سبب يحول دون ضخ مزيد من الرساميل فيها. وبذلك استعادت اقتصادات تلك الدول عافيتها، وفتحت امام الاجيال من الشباب والشبان آفاقاً وفرص عمل جديدة .

اما الدول الفقيرة فلم تتمكن من تأسيس مؤسسات ضمان مماثلة. وذلك لعدم توافر الرساميل المطلوبة لديها. وهذا الواقع يفسر لماذا يفضل الممول الافرو-آسيوي والعربي على نحو خاص ان يوظف امواله شطر الدول الصناعية. وتقدر الاموال العربية الموظفة في الدول الصناعية بما يزيد عن 3 آلاف مليار دولار اميركي.

وقد بقيت الامور سائرة على هذا المنوال والبروتوكول الذي أشرت اليه آنفاً، نافذاً حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث بلغنا ان بعض شركات التامين والاعادة الاوروبية، والصناديق العاملة في لويديز LLOYD'S SYNDICATES قررت وقف العمل بالبروتوكول والبدء بتأمين الاصول الثابتة FIXED

ASSETS ضد الحرب والحرب الاهلية بشروط خاصة بها، وحتى سقوف متدنية نسبياً ولا تتجاوز 5 ملايين دولار اميركي عن البناء او المنشأة الواحدة.

وقد خيل لنا بداية ان في الامر التباساً او خطأ، الا ان استطلاعاتنا اكدت لنا ان الشركات والصناديق المعنية في هذا الأمر، وفي بحثها عن موارد جديدة لأقساط التأمين، اعدت عقد تأمين جديداً تضمن بموجبه الاصول الثابتة ضد الحرب والحرب الاهلية. وكانت الحروب الاهلية في تلك الحقبة تعمّ مناطق عديدة في افريقيا وآسيا، والمؤسسات التجارية والصناعية العاملة هناك تبحث عبثاً عن شركة تأمين تغطي ولو جزءاً مما تملك هناك.

وتبين لنا بعد استفسارات قدمناها في حينه ان القرار الذي اتخذته تلك الشركات والصناديق، مدروس بدقة، حيث رسمت له حدوداً وسقوفاً تجعل رأسمالها في منأى عن اي تآكل او ذوبان، وحدود القرار هي:

(1) الشركات والصناديق التي قرّرت الخوض في تأمين اخطار الحروب اقتطعت جزءاً محدوداً من أموالها الخاصة EQUITY وكرسته ليكون غطاءاً للالتزاماتها في مجال تغطية اخطار الحروب.

(2) لا يجوز للالتزامات التي تأخذها الشركة أو يأخذها صندوق لويذر على عاتقه في مجال تأمين الحروب في سائر أنحاء العالم ان تتجاوز المبلغ المقتطع من أموالها الخاصة لهذا الغرض وفي اي حال من الاحوال.

(3) الشركات والصناديق قسمت ذلك المبلغ حصصاً بين الدول، فيكون مجموع الاخطار التي تغطيها الشركة أو الصندوق في لبنان على سبيل المثال 25 مليون دولار اميركي وفي ليبيريا 30 مليوناً، وفي سوريا 5 ملايين وهكذا دواليك. ولو حصل ان تعرضت تلك البلدان للحروب مجتمعة وفي سنة واحدة (وهذا امر شبه مستحيل) فيكون الحد الاقصى الذي يمكن ان تتكبده الشركة جرّاء التزاماتها في سائر أنحاء العالم في حدود المبلغ الذي اقتطعته من اموالها الخاصة وكرسته لهذا الغرض.

استعدت هذه الواقعة في ذاكرتي وانا اتابع المعلومات المتداولة حول عجز شركات اعادة التأمين العربية عن المساهمة في تغطية الاخطار التي يضمنها عقد تأمين العنف السياسي POLITICAL VIOLENCE، وهي تشمل الشغب والاضطرابات المدنية والارهاب ومحاولات الانقلاب والعصيان والحرب والحرب الاهلية.

وتعزّو شركات اعادة العربية ذلك الى ان اتفاقات اعادة الاعادة RETROCESSION TREATIES الموقعة منها مع معيدي التأمين تمنع عليها قبول اخطار العنف السياسي لحساب المعيدين وهذا صحيح.

إلا انني لست ارى سبباً يحول دون قيام شركات اعادة العربية بتأمين تلك الاخطار لحسابها الخاص OWN ACCOUNT وخارج اطار اتفاقات اعادة الاعادة، بعد ان تقطع جزءاً من اموالها الخاصة، وتخصه لتغطية التزاماتها في هذا المجال.

فلبعض شركات اعادة العربية اموال خاصة EQUITY أي أموال واحتياطات مالية حرة ذات شأن. ولو خصصت تلك الشركات نسبة مئوية من تلك الأموال (10 بالمئة مثلاً)، لأمكن لها ان تكون طاقة اكتبائية لا بأس بها، تكرسها لتغطية اخطار العنف السياسي.

وبذلك تساهم في توفير الطمأنينة ولو جزئياً لأصحاب الرساميل، وللمؤسسات التجارية والصناعية، الكائنة في الدول العربية.

وبذلك، تلعب شركات إعادة العربية دوراً تحفظه لها المجتمعات العربية من حيث انه يساعد في منع المصانع والمؤسسات التجارية من الاقفال والهجرة، وتحول دون انتشار البطالة على النحو الذي نشهده حالياً في دول ما يسمى زوراً «بالربيع العربي».

ولو أقدم المعيدون العرب على اتخاذ هذه الخطوة، لأظهروا للعالم انهم قادرون في الظروف الصعبة على اتخاذ قرارات ذات بعد عروبي وأنهم مدركين لحاجات مجتمعاتهم. وهم لن يتوانوا عن اتخاذ المبادرات الجريئة عندما تدعو الحاجة.

اما ان تترك الاصول الثابتة التي يملكها الممولون ورجال الاعمال تحت رحمة الاقدار فلا تجد ضمانا حكوميا ولا تغطية من شركات الاعادة وحتى الشركات العربية من بينها، فتلك رسالة بأن شركاتنا العربية لم تبلغ من النضج ما يؤهلها لتتصرف بجرأة وبحرفية ترتقي بهما الى المستوى الاقليمي الذي يجعل مجتمعاتها تزدهر بها.

التأمين في ليبيا

«هل تكون «ليبنة» بعد «العرقنة» و«اللبنة»؟»

سوف تكون مشوقة عملية تقاسم المغام الليبية بين دول حلف شمال الأطلسي (NATO). فالدول التي أرسلت بوارجها وطائراتها، لتصب حممها وصواريخها على الأرض الليبية لا سيّما فرنسا، لم تخف رغبتها بالفوز بالحصة الأكبر من تلك المغام، بكونها تكبدت المقدار الأكبر من تكلفة تصفية القذافي. بينما ترى الولايات المتحدة ان المعلومات الاستخبارية وكذلك الغارات التي شنتها طائراتها الآلية (DRONES) هي التي أمكنت لشركائها الأطلسيين ان يفتحوا الطريق أمام المجلس الوطني الليبي، لتسلم السلطة في طرابلس الغرب.

والمغام التي نتحدث عنها تكاد تكون أسطورية.

فالتقديرات الأولى لإعادة بناء ما تهدم هي 400 مليار دولار أميركي (بأسعار اليوم)، أما الفترة الزمنية التي سوف تستغرقها عملية إعادة البناء فهي 10 سنوات. ما يعني ان إعادة بناء ليبيا، تفتح أمام شركات التأمين والإعادة والوساطة فرص عمل جديدة، بل عصاراً ذهبياً يعادل في أهميته، ذلك الذي تلى انهاء مرحلة صدام حسين في العراق.

إلا انه يبدو ان عملية التقاسم سوف تصطدم بصعوبات. ليس من داخل فريق الأطلسيين وحسب، بل وكذلك من الميليشيات التي بسطت سيطرتها على مدن ليبيا وأحيائها.

فعلى غرار ما شهدناه في لبنان، وخلال الفترة التي غابت فيها السلطة، تكونت وترعرعت في أجواء الفوضى، ميليشيات ليبية ذات أهواء متضاربة. وهي مزودة بأسلحة خفيفة وأخرى ثقيلة، جرى الاستيلاء عليها من مخازن الجيش الليبي. ومن بين تلك الأسلحة صواريخ، يمكن ان تشكل تهديداً لسلامة الطيران المدني في سائر أنحاء العالم، إن أمكن للمسلّحين ان يعبروا بها الى خارج ليبيا.

تقاسم المغام لن يكون والحال هذه عملية سهلة، وإعادة بناء ليبيا من المرجح ان تكون محفوفة بالأخطار، والمنخرطون بها سوف يجدون أنفسهم بحاجة الى خدمات الشركات المتخصصة بتوفير الحماية الأمنية من أمثال شركة بلاك ووتر BLACKWATER التي ذاع صيتها في العراق.

وفي آخر إحصاء نشر في أميركا حول المجازر التي رافقت عملية إعادة بناء العراق في ظل الميليشيات المسلحة هناك، ان عدد الذين قتلوا من «الحراس» المتعاقدين مع بلاك ووتر BLACKWATER ومثيلاتها، بلغ 1400 قتيل وعدد الجرحى من الحراس الأمنيين بلغ 31 ألفاً. وهؤلاء جميعاً كانوا مضمونين

لدى مجموعة من شركات التأمين الأميركية التي اختارها البنّتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) برئاسة (AIG).

ومن المرجح ان يتكرر السيناريو العراقي في ليبيا، الا ان الحراس الامنيين هذه المرة سوف يكونون خليطاً من الاميركيين والفرنسيين والاطليان، ما يعني ازدهارا لاعمال الشركات الأمنية الخاصة. ولا بد لهذا الواقع ان يستمر الى ان تكون الدولة الليبية قد اعادت هيكله اجهزتها الامنية والادارية وتوافقت مع الميليشيات على حل مرضٍ.

ولقد علمتنا التجربة اللبنانية ان التخلص من الميليشيات أصعب من إزالة أي نظام شمولي. وسيطرة الميليشيات على الحياة السياسية في لبنان ادت عملياً الى تفكيك الدولة اللبنانية وغيابها شبه الكلي لفترة استمرت 16 عاماً، ومن ذلك الغياب استنبط معجم لاروس LAROUSSE كلمة «اللبننة» LIBANISATION حيث فسرها على النحو الآتي:

PROCESSUS DE FRAGMENTATION D'UN ETAT RESULTANT DE L'AFFRONTMENT ENTRE DIVERS COMMUNAUTES DE CONFESION

ما معناه: المسار الذي يؤدي الى تفتيت الدولة نتيجة للمواجهات بين مجموعات ذات معتقدات دينية مختلفة. ولو لم تأت العرقنة IRAQISATION في ما بعد لتدمي قلوب العالم أجمع، (وهي ما تزال حتى تاريخه) لبقيت «اللبننة» الكلمة الأكثر تردداً في مجال توصيف تفكك الدول والفتك بسكانها الأمنيين وشرذمتهم سواء داخل الوطن أو خارجه.

وأخشى ما نخشاه اليوم، هو ان نكون على عتبة مرحلة تحمل اسم اللبينة LIBYANISATION وإن حصلت (لا سمح الله) لن تكون أقل مأسوية مما كانت عليه في لبنان أو في العراق، هذا على المستوى الإنساني.

أما على المستوى التأميني، فلا بد للبينة LIBYANISATION ان تشكل مصدر استنزاق جديد لشركات التأمين التي تحمل جنسيات «دول الناتو». فكما في العراق تتابع شركات التأمين الأميركية استيفاء أقساط باهظة مقابل تغطيتها المقاولات والمشاريع التي ينفذها مقاولون نافذون في تلك الدول بحماية الشركات الأمنية الخاصة.

أما حصة شركات التأمين الوطنية من تلك المشاريع فهي صفر لا أكثر.

ولست أجد سبباً يجعلني اعتقد ان شركات التأمين الليبية سوف تكون أسعد حظاً من شركات التأمين العراقية. ولا يسعنا هنا، الا ان نتمنى للشعب الليبي الشقيق استعادة قريية لأمنه وسلامه وان تتحول ميليشياته الى أحزاب مدنية تخاصم بالفكر، وتجادل بالمنطق، ولا يكون في المجتمع الليبي قوة لغير الكلمة السواء وأحكام القانون والعدالة.

كانون الاول 2011

«الجحيم العربي»

انقلابان، حرب دولية، حرب اهلية وعصيان عسكري

الاحداث تقاس بخواتيمها. والحركات الاحتجاجية العربية لم تبلغ خواتيمها بعد، وهي تشتد وطأة وتزداد عنفاً يوماً بعد يوم. وبارتفاع منسوب العنف فيها، يتدرج توصيفها القانوني LEGAL QUALIFICATION. فما كان بالأمس يوصف بالشغب تحول الى صراع مسلح، بحيث يصح ان يقال فيه اليوم حرب اهلية CIVIL WAR او عصيان او تمرد عسكري REBELLION.

واذكر هنا ان المحاكم اللبنانية كانت قد وصفت المراحل الاولى من الحرب الاهلية في لبنان 1975 - 1989 بالاضطرابات المدنية CIVIL COMMOTIONS. وهذا ما فعلته وزارة المالية التونسية عندما وضعت التظاهرات الأولى «لثورة الياسمين» في تونس في خانة الشغب والاضطرابات الشعبية. وبذلك تعين على شركات التأمين ان تدفع التعويضات لحملة عقود التأمين التي تغطي الاخطار المعروفة اختصاراً بالـ (STRIKE RIOTS AND CIVIL COMMOTIONS (SRCC).

واقتردى الاتحاد المصري لشركات التأمين بالخطوة التونسية فأصدر توصيفاً وضع فيه احداث الاشهر الاولى من ثورة يناير في خانة الـ SRCC ايضاً.

وقد ابدت شركات الاعادة العربية والعالمية امتعاضاً واضحاً من التوصيف التونسي والتوصيف المصري للاحداث واعتبرتهما صادرياً عن هيئات غير ذات صفة، لأن المرجع الصالح للتوصيف هو السلطة القضائية.

والآن وبعد مرور عشرة اشهر على اندلاع الشرارة الاولى للاحداث، ما هو التوصيف القانوني الذي يمكن ان يعطى للاحداث التي جرت وتجري في غير بلد عربي؟ وهل يمكن ان يكون أي منها مغطى في عقد الـ SRCC؟

فقد نشرت في وسائل الاعلام معلومات وتقارير تؤكد ان ما جرى فعلاً في تونس انقلاب غير معلن نفذه الجيش التونسي غداة اندلاع الحراك الشعبي حيث ارغم رئيس الجمهورية على اختصار ولايته الرئاسية وأجبره على مغادرة البلاد بطائرة قيل له انها متجهة الى باريس الا ان رحلتها انتهت في المملكة العربية السعودية. وقيل في حينه ان الرئيس المخلوع اولى الزمام الى حكومة مؤقتة الا ان التطورات اطاحت بها وجاءت بأحزاب يتصدرها اليوم حزب النهضة الاسلامي.

ما يعني ان الانقلاب لم يطح بالرئيس ونظامه الرئاسي وحسب، بل احدث تغييرا شاملا في النظام الحاكم. وجرى الاستيلاء على السلطة SEIZURE OF POWER من قبل الجيش التونسي. وهذا يعتبر في مفهوم التأمين انقلاباً COUP D'ETAT ويحدده عقد تأمين ضد أخطار العنف السياسي بالآتي:

“COUP D'ETAT” SHALL MEAN THE SUDDEN, VIOLENT AND ILLEGAL “OVERTHROW OF A SOVEREIGN GOVERNMENT OR ANY ATTEMPT AT SUCH OVERTHROW

والاحداث التي حصلت في مصر لا تختلف بأهدافها عما جرى في تونس، وان كانت قد اسقطت عددا اكبر من الضحايا وتسببت بمقدار اكبر من عمليات النهب والسرقة. الا ان خاتمة المرحلة الاولى منها كانت انحياز الجيش الى جمهور المتظاهرين واجباره رئيس الجمهورية حسني مبارك على التخلي عن المدة المتبقية من ولايته الرئاسية، والانزواء في شرم الشيخ، ومن ثم استحضاره بالقوة الى القاهرة حيث اودع السجن بانتظار انتهاء محاكمته مع نجليه وعدد من الوزراء والمسؤولين الذين تولوا الاحكام خلال فترة رئاسته.

في اي حال، يمكن القول انه في الحالتين التونسية والمصرية استولى الجيش على السلطة وقلب النظامين الرئاسيين فيهما رأسا على عقب، وهذا يشكل في حده الأدنى انقلابا COUP D'ETAT أو استيلاء على السلطة SEIZURE OF POWER. والانقلاب هو من بين الاخطار المستثناة من العقود التي تغطي الاضراب والشغب والاضطرابات المدنية (SRCC). والاطار المستثناة من عقود الـ SRCC وبنصوص صريحة هي:

WAR INVASION, ACT OF FOREIGN ENNEMY, HOSTILITIES OR WARLIKE OPERATIONS, CIVIL WAR, OR SEIZURE OF POWER ARISING FROM A MILITARY CONSPIRACY

واجبار زين الدين بن علي وحسني مبارك على التخلي عن الرئاسة يعيد الى الذاكرة الانقلاب الذي نفذه الضباط الاحرار في مصر بقيادة جمال عبد الناصر سنة 1952 حيث اجبروا الملك فاروق على مغادرة مصر بحرا، فرحل الى ايطاليا على متن يخته «المحروسة» وجرى توديع الملك بتحية عسكرية اداها لجلالته الانقلابيون انفسهم وأمسكوا من ثم بالسلطة وأطلقوا على انقلابهم اسم «ثورة يوليو».

ولو نظرت المحاكم التونسية او المصرية اليوم في خواتيم الاحداث التي شهدتها تونس ومصر خلال الأشهر العشرة الماضية، لتأكد لها انها تجاوزت حدود الشغب والاضطراب المدني، ما يعني ان التطورات تجاوزت حدود التوصيف القانوني الذي جرى اعتماده من وزارة المالية التونسية والاتحاد المصري لشركات التأمين ما أفقده صلاحيته القانونية.

صحيح القول ان بعض شركات الإعادة وافقت مكرهة على تغطية أحداث تونس ومصر، وذلك تقديراً منها للعلاقة التاريخية التي تربطها بالشركات هناك، إلا انها قررت الامتناع عن تغطية الـ SRCC في تونس ومصر بعد اليوم.

اما ما سمي بالثورة الليبية فكان حرباً دولية INTERNATIONAL WAR شنها الحلف الاطلسي بتفويض من مجلس الامن الدولي بهدف اسقاط نظام القذافي. وقد استعمل الـ NATO الاساطيل البحرية والجوية (وقيل كذلك انه استعمل وحدات برية) ولم يوقف الـ NATO ضرباته الا بعد ان تمت محاصرة معمر القذافي ونجله المعتصم وتصفيتهما جسدياً.

والحرب الدولية (WAR) خطر مستثنى بصراحة من ملحق التأمين الذي يغطي خطار الـ SRCC ولا يمكن لحملة تلك العقود، إن وجدوا، ان يطالبوا الشركات الضامنة او شركات الإعادة ولو بفلس واحد على سبيل التعويض.

بقي ان نذكر ان ليبيا وان كانت قد تجاوزت الحرب الدولية فإن مدنها وقراها سقطت بين أيدي ميليشيات مسلحة.

وهناك اسئلة كثيرة تطرح حول مستقبل الصراع بين تلك الميليشيات، ولو حدث ان انخرطت تلك الميليشيات في صراعات مسلحة فيكون الحلف الاطلسي قد وضع مصير ليبيا بين أيدي جماعات مسلحة غير نظامية وترك مقدرات ليبيا وثرواتها الاستراتيجية الهائلة على كف عفريت.

اما الاحداث الجارية في اليمن فيبدو بوضوح انها صراع قبلي، حيث يخوض ابناء الوطن الواحد حرباً قبائلية في ما بينهم من جهة وضد الحكم المركزي بغية الاستيلاء عليه من جهة اخرى. وعقد التنازل عن السلطة الذي وقعه الرئيس اليمني لئلا يؤكد ان الاقتتال الذي جرى كان يهدف الى تعديل النظام والاستيلاء على السلطة.

وما جرى في اليمن يوصّف قانونياً بالحرب الأهلية CIVIL WAR وهي ليست الأولى من نوعها التي يكابدها الشعب اليمني، وهي من بين الاخطار المستثناة بنصوص واضحة من عقود التأمين التي تغطي اخطار الـ SRCC.

اما في سوريا فقد تفرعت من التظاهرات السلمية مجموعات مسلحة تضم عسكريين فارين من الجيش، وقد اطلق هؤلاء على انفسهم اسم «جيش سوريا الحر» واصدروا بيانات يعلنون فيها انهم شنوا هجمات على قوافل ومنشآت عسكرية ومدنية وقتلوا العشرات من رفاقهم العسكريين والضباط. وبذلك يكون المنشقون قد وقعوا بيان عصيانهم العسكري، ما يعتبر في لغة التأمين تمرداً REBELLION او عصياناً INSURRECTION.

وهذه الاخطار على انواعها مستثناة من عقود التأمين التي تغطي الـ SRCC. لذا، فإن شركات التأمين لن تعوّض الأضرار الناجمة عن أحداث سوريا.

تبقى تظاهرات البحرين وهي الوحيدة التي بقيت في اطارها الاحتجاجي. صحيح ان الغرض من التظاهرات هو المطالبة بإصلاحات سياسية وانه سقط عدد من الضحايا والجرحى خلال عمليات الردع التي نفذتها القوى النظامية ضد المتظاهرين، الا ان بند SRCC يغطي الحراك ذا الاهداف السياسية وما ينتج عنه من اضرار مادية او بشرية، حتى ولو نتجت تلك الاضرار عن الاجراءات التي تتخذها القوى الامنية في اطار ردع المتظاهرين (REPRESSION). وينص بند الشغب والاضطراب المدني على ما يأتي:

“RIOTS” SHALL MEAN ANY ACT COMMITTED IN THE COURSE OF A “DISTURBANCE OF THE PUBLIC PEACE (WHERE SUCH DISTURBANCE IS MOTIVATED BY POLITICAL REASONS) BY ANY PERSON TAKING PART TOGETHER WITH OTHERS IN SUCH DISTURBANCE OR ANY ACT OF ANY LAWFULLY CONSTITUTED AUTHORITY FOR THE PURPOSE OF SUPPRESSING .OR MINIMISING THE CONSEQUENCE OF SUCH ACT
”CIVIL COMMOTION” SHALL MEAN THE SAME AS “RIOTS“

ولذا، تعتبر تظاهرات البحرين مغطاة بعقد التأمين الذي يغطي الـ SRCC، أضف الى ذلك ان سوق التأمين في لندن، والصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب AWRIS يخصّان البحرين بتغطية استثنائية تعرف باسم الأحداث البحرينية BAHRAIN EVENTS.

يبقى ان اذكر ان عقد التأمين ضد اخطار العنف السياسي POLITICAL VIOLENCE والذي وضع في التداول غداة احتلال افغانستان والعراق ملاً الفجوات التي تشوب غطاء الـ SRCC وشمل العنف على انواعه بما في ذلك الحرب الدولية. والاستثناء الوحيد فيه هو الاخطار النووية والجرثومية والكيميائية.

وعليه يكون عقد التأمين ضد أخطار العنف السياسي POLITICAL VIOLENCE هو الضمانة التي تتكفل بتعويض الخسائر التي حملها الينا ما يسمى «بالربيع العربي» وهو في الواقع كان جحيماً عربياً، حيث قضى على الحركة الإقتصادية وهجر الرساميل وزاد منسوب البطالة والعوز. حتى ان البنك الدولي WORLD BANK خفض توقعاته للنمو في الدول العربية التي تنسبت «الربيع العربي» الى ما تحت الصفر.